

دور الإرشاد الديني في المؤسسات العقابية: نحو إصلاح وتأهيل النزلاء

"The Role of Religious Guidance in Correctional Institutions: Towards the Reformation and Rehabilitation of Inmates"

عبد القادر قطشة*،

Abdelkader Gatsha,

مدير فرعي بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، abdelkaderqatsha@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/07

تاريخ القبول: 2025/11/14

تاريخ الاستلام: 2025/11/09

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل الدور المحوري للإرشاد الديني في المنظومة العقابية بوصفه مدخلاً أساسياً لتحقيق الإصلاح الجوهري وإعادة التأهيل الفعال للنزلاء، مستندةً في منهجيتها إلى التحليل الوصفي لمضامين الاتفاقية الإطارية بين وزارتي العدل والشؤون الدينية والأوقاف، ودراسة مستفيضة للدليل العملي للإمام والمرشدة الدينية في الوسط العقابي، مع الاستعانة بالمعطيات الإحصائية الدقيقة. وقد أسفرت النتائج عن كشف الأثر العميق للبرامج الإرشادية الدينية – ولا سيما التعليم القرآني المنتظم – في بناء الضمير الأخلاقي، وترشيد السلوك الفردي، وتحصين النفس ضد الانتكاس، فضلاً عن تعزيز القدرة على الاندماج المجتمعي الإيجابي. كما أبرزت الدراسة – من خلال الشواهد الميدانية – أن الانتظام في الأنشطة الدينية داخل السجن يشكل ضماناً حقيقية ضد العود إلى الإجرام، مما يجسد تحولاً نوعياً في الشخصية نحو الإصلاح والإنتاجية. ويخلص البحث إلى التأكيد على الطابع الاستراتيجي لهذا النموذج الإصلاحي القائم على التكامل بين التوجيه الروحي والتأهيل الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: الإرشاد الديني، المؤسسات العقابية، الإصلاح، التأهيل، التعليم القرآني.

Abstract:

This study provides an analytical examination of the pivotal role of religious guidance within the penal system, positioning it as a fundamental mechanism for achieving substantive rehabilitation and effective reformation of inmates. The methodology employs a descriptive analysis of the framework agreement between the Ministries of Justice and Religious Affairs and Endowments, coupled with an in-depth review of the Practical Guide for Imams and Female Religious Counselors in the correctional environment, supported by precise statistical data.

The findings reveal the profound impact of structured religious programs — particularly systematic Quranic education—on fostering moral conscience, rectifying individual conduct, fortifying against recidivism, and enhancing the capacity for positive societal reintegration. Furthermore, field evidence highlighted in the study demonstrates that consistent engagement in religious activities during incarceration serves as a genuine safeguard against criminal relapse, embodying a qualitative transformation of the individual towards reform and productivity. The research concludes by underscoring the strategic significance of this rehabilitative model, which is founded on the integration of spiritual guidance and social rehabilitation.

Keywords: Religious Guidance, Penal Institutions, Behavioral Reform, Social Rehabilitation, Quranic Education.

● مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد، فإن المؤسسات العقابية (السجن) تُشكل بيئةً تهدف إلى إصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم ليكونوا أفرادًا صالحين في المجتمع. ومن بين الوسائل الفعالة في تحقيق هذا الهدف "الإرشاد الديني"، الذي يلعب دورًا محوريًا في توجيه النزلاء نحو القيم الأخلاقية والدينية، مما يساعدهم على تصحيح مسارهم السلوكي ويساعدهم على الاندماج في المجتمع، فالمؤسسة العقابية (السجن) لها أصل في الشريعة الإسلامية، قال الله تعالى حكاية عن نبي الله يوسف عليه السلام ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ سورة يوسف: 33. وفي قوله تعالى ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ سورة المائدة 33. فُسر النفي بالسجن، أما السنة فقد روى أبو داود في سننه عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ حبس رجلا في تهمة. (أبو داود، 2009) وفي الخلافة الراشدة اتخذ عمر رضي الله عنه داراً خاصة للسجن، (أبو غدة، 1987)

وقد جرى عليه العرف بين الناس ، غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن فلسفة السجن اختلفت باختلاف الأزمنة فعلى سبيل المثال اقترن الهدف من السجن في العصور القديمة بالعقوبة ذاتها، والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى للانتقام من المجرم، أما في العصور الوسطى فكان الهدف من عقوبة السجن هو التطهير من الذنوب والخطايا، وفي العصور الحديثة تطور مفهوم العقوبة إلى المفهوم التهذيبي والإصلاحي، حيث بدأ يُنظر إلى السجن كشخص عادي لكنه غير منضبط أخلاقيا واجتماعيا، فيُعرف السجن على أنه المكان الذي أعده المجتمع لرعاية وعلاج وإصلاح الأفراد الذين قاموا بأعمال إجرامية، أو أعمال مخالفة للقوانين والنظم أو الذين وقع في حقهم حكم بتجريدتهم من حرياتهم (عبد الستار، 1985، صفحة 55)

وفي المرحلة المعاصرة تحول مفهوم السجن من مكان لإيقاع العقوبة بالمجرم إلى مكان يتم فيه محاولة إصلاح سلوكه وتقويمه من خلال برامج متعددة من ضمنها الإرشاد الديني له، ومساعدته في إكسابه

مهمة تساهم بفعالية كبيرة على إعادته إلى المجتمع الذي ينتمي إليه كإنسان سويّ منتج، (عبد الستار، 1985، صفحة 56)

وعموماً فالحكمة من مشروعية السجن في الإسلام، أن فيه من المصالح ما لا يخفي على أحد، فمن خلاله يتم ردع المجرم وحفظ الأمن للناس وتهذيب للأخلاق وفيه حفظاً لحقوق الناس، وإعادة تقويم سلوكه وفق الضوابط الشرعية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأثر الذي يمكن أن تحدثه برامج الإرشاد الديني في سلوك النزيل. وسيتناول الباحث في هذا المقال أهمية الارشاد الديني في المؤسسات العقابية، آليات تطبيق الارشاد الديني في المؤسسات العقابية، ثم بيان أهم التحديات والصعوبات وسبل معالجتها، وليكون هذا المقال عملي أكثر منه نظري أجريت دراسة تحليلية للاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة العدل، ودراسة لدليل الإمام في الوسط العقابي، وقد انتهجت المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة مع تقديم مقترحات عملية تساعد بشكل كبير وفعال في ترقية عمل المرشد الديني في المؤسسات العقابية في عمل تشاركي مع جميع القطاعات الأخرى (الصحة، التربية، الجامعة، التكوين المهني..) في رسالة سامية لتقويم سلوك السجين داخل السجن وبعد خروجه منه ليكون مواطناً صالحاً يبني ولا يهدم يُصلح ولا يُفسد، متمثلين في ذلك قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ» رواه البخاري برقم 4210

1. أهمية الإرشاد الديني في المؤسسات العقابية

إن التهذيب الديني من الأسس الهامة التي تساعد في تحقيق التوبة، لأن كثيراً من السجناء يتصفون بنقص الوازع الديني، وضعف في سيطرة القيم الدينية لديهم وقت ارتكاب الجريمة، ومن هنا يكون شأن الوعظ الديني تهذيبهم في زيادة احتمالية استئصال عامل الإجرام لديهم، فهو يقود إلى التهذيب السلوكي كون أن الأخلاق الدينية والأخلاق الاجتماعية وجهان لعملة واحدة (الديب، 1996) فيقضي على العامل الرئيس المهيأ لارتكاب الجريمة، فيقذف في قلوبهم الندم والعزم على عدم العود، فهو صمام أمان على الانتكاسة، ويفتح أما السجين فرص الاندماج في المجتمع وقبولهم له، وفي ما يلي بعض تأثيرات الإرشاد الديني على السجين :

1.1 التأثير الروحي والأخلاقي

- يساعد الإرشاد الديني النزلاء على استعادة إيمانهم بالله، مما يعزز لديهم الشعور بالمسؤولية والندم على الأخطاء.
- إن الوعظ والتوجيه الذي يُقدم إطاراً أخلاقياً يُحد من السلوك العدواني ويشجع على التعايش السلمي داخل السجن.
- أنه بالتركيز على الجانب السلوكي الإيجابي (مثل الصبر، التسامح، العدل) يفتح الأمل أمام السجين لتصحيح السلوك.

2.1 الدعم النفسي والعاطفي

- يوفر الإرشاد الديني دعمًا نفسيًا للنزلاء الذين يعانون من الاكتئاب أو القلق بسبب سجنهم، فيجدون في العبادة والذكر وقراءة القرآن الكريم وحفظه مصدرًا للطمأنينة.
- أن الواقع يُشير إلى أن الملتزمين دينيًا داخل السجون أقل عرضة للانخراط في العنف أو الانتحار، ولا يعودون إلى الإجرام بعد استنفاد العقوبة.

3.1 تعزيز الاندماج الاجتماعي

- من خلال الدروس الدينية، يتعلم النزلاء قيم التعاون واحترام الآخرين، مما يسهل اندماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.
- أن المسجونين الذين انخرطوا في حلق تحفيظ القرآن الكريم، هم الأكثر قابلية للاندماج في المجتمع فيساعد النزلاء على اكتساب مهارات حياتية جديدة ضمن التوجيهات الدينية. (العريفي، 2001، صفحة 34)، (العمار، صفحة 24)

2. أهمية التعليم القرآني في تقويم سلوك السجين والوقاية من العودة إلى الجريمة

يُعدّ التعليم القرآني من أنجع الوسائل الروحية والتربوية في المؤسسات العقابية، حيث يتجاوز مجرد تحفيظ النصوص إلى بناء شخصية متوازنة تقوم على القيم العليا، والرقابة الذاتية، والتفاعل الإيجابي مع المجتمع. وقد أثبتت التجربة أن إدماج التعليم القرآني ضمن برامج الإصلاح داخل المؤسسات العقابية يُسهم في الحد من العودة إلى الجريمة بعد الإفراج. ومن هذا المنطلق فقد أولت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اهتماما خاصا بتحفيظ القرآن الكريم حيث بلغ عدد أقسام حفظ القرآن الكريم خلال 2024 في المؤسسات العقابية 419 قسما على مستوى 154 مؤسسة عقابية، وعدد المحبوسين المسجلين في أقسام حفظ القرآن الكريم 9702 منهم 153 نزيل يحفظونه كاملا و 91 أكثر من 45 حزب 207 أكثر من 30 حزب و 482 بين 15 و 30 حزبا 3224 أقل من 15 حزبا، وهذا بفضل جهود المرشدين الدينيين ومسؤولي المؤسسات العقابية، (تصريح السيد المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمناسبة الاحتفال بليلة القدر 1445هـ/ 2024م) وفي ما يلي بيان دور التعليم القرآني في تقويم سلوك السجين والوقاية من العودة إلى الجريمة.

1.2 التعليم القرآني وبناء الوازع الداخلي

يمثل القرآن الكريم خطابًا متكاملًا يمسّ العقل والقلب والسلوك، ويُحفّز على التوبة، ويُرسّخ مفاهيم الرحمة، والعدل، والمحاسبة الذاتية، ما يعيد تشكيل الضمير الأخلاقي للنزيل. فالآيات القرآنية التي تدعو إلى الإصلاح والتوبة، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا وَلِتِلْكَ مِنْ اللَّهِ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ سورة الفرقان: 70 تبعث في النفس الأمل وتفتح آفاق الرجوع إلى الطريق المستقيم.

1.1.2 التعليم القرآني كآلية للتهذيب السلوكي

إن انتظام النزيل في حلقات تحفيظ القرآن الكريم وتلاوته يساعده على الانضباط، وضبط الانفعالات، واحترام القواعد، وهي مهارات حياتية ضرورية للاندماج السليم بعد الإفراج.

2.1.2 إشغال الوقت بما ينفع

من أخطر أسباب العودة إلى الجريمة: الفراغ الفكري والروحي، وضعف البدائل بعد الخروج. ويوفر التعليم القرآني للنزلاء برنامجاً يومياً منتظماً، يعينه على استثمار وقته في ما ينفع، ويعزز لديه شعور الإنجاز والكرامة، ما يرفع من ثقته بنفسه ويقلل من خطر الانتكاسة.

3.1.2 التأهيل لما بعد الإفراج

يُسهم التعليم القرآني في تأهيل بعض النزلاء ليصبحوا معلمين أو محفظين بعد الإفراج، أو في أقل الأحوال، يُكسبهم مكانة محترمة في محيطهم، ما يسهل إعادة اندماجهم ويقلل من الوصم المجتمعي. وقد تم تسجيل حالات واقعية في الجزائر، لأشخاص حفظوا القرآن الكريم في السجن، وغيروا مسار حياتهم بالكامل نحو الإصلاح والدعوة.

4.1.2 حافظ القرآن الكريم شهادة إثبات للمجتمع على التوبة

من ثمار التعليم القرآني أيضاً تنظيم مسابقات وجوائز داخل السجون، تُظهر للمجتمع أن النزلاء قادر على التغيير، وكسر الصور النمطية عنه، مما يُمهّد لعودة طبيعية وآمنة له إلى محيطه الأسري والاجتماعي.

5.1.2 تثمين حفظ القرآن الكريم للسجين

فنتمينا لجهود السجّاء في حفظهم للقرآن الكريم فقد عملت دائرتنا الوزارية بالتنسيق مع المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الى استحداث دفتر متابعة حفظ القرآن الكريم يُصاحب السجين في ملفه، يُؤشر عليه المرشد الديني على المقدار الذي يحفظه السجين، وعند استكمال حفظ القرآن الكريم تُسلم للسجين شهادة حفظ القرآن الكريم يتم توقيعها من طرف مدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية التي أتم فيها حفظ القرآن الكريم بالمؤسسة العقابية. وجدير بالذكر هنا تثمين المساعي لتخفيف عقوبة السجين مقابل حفظه للقرآن الكريم التي أثبتت نجاعتها في بعض البلدان الإسلامية فمثلا بالمملكة العربية السعودية جاء ما نصه: " قرار خادَم الحرمين الذي يقضي بالعفو عن جزء من عقوبة السجين بشرط حفظ جزأين فأكثر داخل السجن ويتناسب العفو بإسقاط جزء من العقوبة مع نسبة الأجزاء المحفوظة إلى القرآن الكريم كله، وبالتالي يعفى من نصف المدة التي تسقط بالقرآن كله، وهذا الأمر جاء ناسخاً لشروط الخمس سنوات الواردة في الأمر السامي سنة 1987، ومثل هذا القرار أثر في سلوك النزلاء حيث أقبلوا على حفظ القرآن الكريم أملاً في العفو من العقوبة أو جزء منها، وبذلك تحولت السجون إلى مدارس لتحفيظ القرآن، وهذه التجربة في السجون السعودية تعمق الوازع الديني لدى السجين مما يساعد في توبة وإصلاح حاله فلا يعود لارتكاب الجريمة من جديد. " (العطيات، 2008، صفحة 135).

وعليه فإن التعليم القرآني ليس مجرد نشاط ديني وحسب، بل هو مشروع إصلاحي شامل، يعالج الجوانب النفسية والسلوكية والاجتماعية للنزلاء، ويسهم بفعالية في الحد من ظاهرة "العود إلى الجريمة". مما يستدعي تكثيف الجهود لدعمه داخل المؤسسات العقابية، وتطوير مناهجه، وتكوين مؤطرين متخصصين فيه.

3. آليات تطبيق الإرشاد الديني في المؤسسات العقابية

إن الاتفاقية المبرمة بين وزارة العدل -المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج- ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضبط في شكلها العام الإرشاد الديني في المؤسسات العقابية حيث سخرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مرشدين دينيين من مختلف الرتب من أئمة ومرشحات دينيات وأساتذة التعليم القرآني حيث أن عدد المؤطرين خلال سنة 2024 بلغ عددهم 576 موزعين على 154 مؤسسة عقابية وفق ما يلي :

- عدد الأئمة 291 إمام

- عدد أساتذة التعليم القرآني 291 معلم قرآن

- عدد المرشحات الدينيات 91 مرشدة دينية (إحصائيات، 2004)

هؤلاء جميعا مهمتهم الوعظ والارشاد وتحفيظ القرآن الكريم داخل المؤسسات العقابية لمختلف السجناء سواء الأحداث أو البالغين أو النساء، والعمل وفق برنامج مسطر مستخرج من دليل الإمام والمرشدة الدينية في الوسط العقابي، من خلاله يقوم المرشد الديني بما يلي :

1.3 الوعظ والتوجيه المباشر

- يقوم المرشدون الدينيون بإلقاء دروس أسبوعية التي تُركز على الجانب السلوكي الإيماني التوبة والندم وفتح باب الأمل في حياة جديدة .

- حلقات الذكر وتحفيظ القرآن الكريم مما يُسهم في بث الطمأنينة وتعزيز الروحانية .

2.3 صياغة برامج تأهيلية

- تصميم برامج خاصة لفئات مختلفة (مثل الشباب، النساء، كبار السن) وفقًا لاحتياجاتهم النفسية والدينية.

- إقامة مسابقات قرآنية في حفظ القرآن الكريم ومسابقات في التلاوة والتجويد

- تقديم مسابقات ثقافية وعلمية لفائدة النزلاء بمناسبة شهر رمضان الفضيل وتكريم الفائزين ليلة القدر.

- تنظيم مسابقات حفظ الحديث النبوي الشريف بمناسبة شهر ربيع الأنوار وتكريمهم ليلة المولد النبوي الشريف.

3.3 المتابعة بعد الإفراج

بناء على تقارير السادة الأئمة وأساتذة التعليم القرآني فإن بعض السجناء ممن أتم فترة العقوبة أو تم الإفراج عنه بعفو رئاسي، ممن كان يداوم على حضور دروس الإرشاد الديني ويهتم بقراءة وحفظ

القرآن الكريم، فإنهم يتواصلون معهم لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع، ومن جهة أخرى هناك تواصل بين أهالي السجناء والأئمة والمرشدين العاملين في المؤسسات العقابية سعياً منهم على تقويم سلوك السجناء داخل المؤسسات العقابية، وهنا يقوم المرشد الديني بتشجيع أسر النزلاء ودعمهم معنوياً ودينياً والحرص على تقويم سلوك السجناء لضمان عدم العودة إلى الجريمة.

4. التحديات وسبل التطوير

رغم الفوائد الكبيرة للإرشاد الديني، تواجه تطبيقاته بعض التحديات، مثل :
- نقص الكوادر المؤهلة، فتنحتاج العديد من السجون إلى مرشدين مدربين على التعامل مع الحالات النفسية المعقدة للسجناء ولتطوير هذا المجال، يمكن :

- إعداد مرشدين دينيين مؤهلين بما يتناسب ووضعية السجناء عبر دورات تدريبية.
- تعزيز الشراكات: بين المؤسسات العقابية ومديريات الشؤون الدينية بالولايات لتسهيل عمل المرشد الديني وتوفير الجو الملائم لأداء مهمته على أكمل وجه.
- يمكن إجراء دراسات ميدانية لقياس أثر البرامج الدينية على معدلات العود للإجرام، وتوظيفها لتحسين أداء المرشد الديني.

واستكمالاً لدور وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في تعزيز الإرشاد الديني بالمؤسسات العقابية ومتابعته، وبياناً لهذه الجهود المباركة، نقدم بين يدي القارئ دراسة تحليلية لمضمون الاتفاقية بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة العدل، ودراسة أخرى لدليل الإمام في الوسط العقابي، قصد الوقوف على أهم المنجزات واستدراك النقائص التي تحول دون تحقيق الهدف المنشود في تقويم سلوك السجناء وإعادة إدماجهم إلى حاضنة المجتمع .

5. قراءة في اتفاقية التنسيق والتعاون بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف المبرمة بتاريخ

03 مارس 2009

تُعد اتفاقية التنسيق والتعاون بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الموقعة بتاريخ 03 مارس 2009، إحدى الركائز الأساسية في السياسة الإصلاحية للدولة الجزائرية، إذ تهدف إلى تجسيد التكامل بين البعد القانوني والبعد الديني في معالجة ظاهرة الجنوح وإعادة إدماج المحبوسين، وتأتي هذه الاتفاقية تطبيقاً لبرنامج رئيس الجمهورية، وتجسيداً لبرنامج الحكومة في مجال إصلاح العدالة وتعزيز المرجعية الدينية الوطنية.

1.5 من حيث الإطار العام للاتفاقية

تستند الاتفاقية إلى جملة من النصوص القانونية والتنظيمية، منها القانون رقم 04-05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والمرسوم التنفيذي رقم 04-332 المحدد لصلاحيات وزير العدل، والمرسوم رقم 89-99 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية، كما تلغي الاتفاقية السابقة المؤرخة في 27 ديسمبر 1997، مما يعكس رغبة الدولة في تحديث آليات التعاون بين الوزارتين

2.5 من حيث أهداف الاتفاقية

- تهدف الاتفاقية إلى تحقيق جملة من المقاصد التربوية والاجتماعية، أبرزها:
- تعزيز التنسيق والتكامل بين القطاعات الحكومية ذات الصلة بالإصلاح الاجتماعي.
- ترسيخ القيم الأخلاقية والدينية داخل المؤسسات العقابية
- تأهيل المحبوسين وتأطيرهم دينيًا وروحيًا، لإعادة إدماجهم في المجتمع
- حماية المرجعية الدينية الوطنية من الانحرافات الفكرية.
- رفع كفاءة المرشد الديني عبر التكوين القانوني المستمر

3.5 تحليل مضامين الاتفاقية

الاتفاقية مقسمة إلى أربعة فصول أساسية

- الفصل الأول: يحدد الإطار التنظيمي العام من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارتين تتولى إعداد البرامج السنوية ومتابعتها.
- الفصل الثاني: يتناول ممارسة النشاط الديني داخل المؤسسات العقابية، حيث تسهر وزارة الشؤون الدينية على تأطير المرشدين الدينيين، فيما تلتزم وزارة العدل بتوفير الظروف الأمنية والمادية الملائمة.
- الفصل الثالث: يركز على التعاون في مجال التكوين، بإدراج برامج تكوينية قانونية لفائدة الأئمة، وتبادل الخبرات بين المؤسسات في إطار المدرسة العليا للقضاء والمعاهد الإسلامية.
- الفصل الرابع: يفتح آفاق التعاون في مجال البحث العلمي ومكافحة الجناح، مع إمكانية تعديل بنود الاتفاقية وفق متطلبات المصلحة العامة.

4.5 التقييم العام للاتفاقية

تعد الاتفاقية نموذجًا رائدًا في التعاون بين المؤسسات الدينية والقضائية، إذ تجمع بين مقارنة قانونية تهدف إلى حفظ النظام ومقاربة دينية تربوية تهدف إلى إصلاح الفرد. غير أن نجاحها يتوقف على مدى تفعيل اللجنة المشتركة، وتوفير الموارد البشرية والتقنية الكافية، وإدماج البعد النفسي والاجتماعي إلى الجانب الديني.

➤ خلاصة ومقترحات

مما سبق ذكره يمكن القول إن اتفاقية التنسيق والتعاون بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف تمثل خطوة استراتيجية في مسار إصلاح المنظومة العقابية بالجزائر. فهي تجسد البعد الإنساني للدولة في التعامل مع فئة المحبوسين، وتؤكد على أهمية التربية الدينية في الوقاية من الانحراف والجريمة. ولضمان فاعلية هذه الاتفاقية نقترح ما يلي:

- تفعيل اللجنة المشتركة بانتظام مع إعداد تقارير سنوية.
- تعزيز التكوين المرشدين الدينيين بالمؤسسات العقابية
- رقمته البرامج التعليمية داخل السجون

- إنشاء فرق بحث مشتركة بين الوزارتين لدراسة أثر البرامج الإصلاحية وتطويرها
- تحيين الاتفاقية لتتلاءم مع مقتضيات العصر .

6. دراسة تحليلية لدليل الإمام في الوسط العقابي

يُشكّل الوسط العقابي أحد أكثر البيئات حساسية في المجتمع، إذ يضم فئات انحرفت سلوكاً وأخلاقاً أو فكرياً وعقيدة، نتيجة غياب الوازع الديني أو ضعف التربية الأسرية والاجتماعية. ومن ثمّ، فإنّ إصلاح هذه الفئة يُعدّ من أهم مظاهر العدالة الاجتماعية التي تُسهم في حماية المجتمع من العود الإجرامي، وتجسيد لمقاصد الشريعة الإسلامية في الإصلاح والتقويم لا في الانتقام والعقوبة.

ويأتي "الدليل العملي للإمام والمرشدة الدينية في الوسط العقابي" الصادر عن وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ليكون وثيقة مؤسّسة ومؤطّرة للعمل الدعوي داخل المؤسسات العقابية، وفق المرجعية الدينية الوطنية التي تستمد روحها من الإسلام الوسطي المعتدل، ومن الثوابت الدينية للدولة الجزائرية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لهذا الدليل، من زاويتين متكاملتين:

1. البعد الدعوي والتربوي في إصلاح المحبوسين.

2. البعد التنظيمي والإداري في ضبط علاقة الإمام والمرشدة بالوسط العقابي.

1.6 الإطار العام للدليل ووظيفته المرجعية

يُعدّ هذا الدليل ثمرة لمسار مؤسّساتي طويل بدأ بالاتفاقية المشتركة لسنة 2009 بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية، التي أرست مبدأ "التكامل في الوظيفة الإصلاحية". وقد هدف إلى جعل العمل الديني داخل السجون عملاً مؤطّراً وممنهجاً يخضع لرقابة مشتركة، ويرتبط بفلسفة إعادة الإدماج الاجتماعي. يتأسّس الدليل على ثلاث مرتكزات أساسية:

1. المرجعية الدينية الوطنية: الإسلام الوسطي المستنير المستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية، وفق مقاصد الشريعة الكبرى في حفظ النفس والعقل والدين.

2. الوظيفة الإصلاحية للدين: باعتباره وسيلة لإعادة بناء الذات الإنسانية على القيم الأخلاقية.

3. الشراكة المؤسّساتية: بين العدل والشؤون الدينية، بما يضمن التكامل بين الإصلاح القانوني والإصلاح الروحي.

2.6 البعد الدعوي والتربوي للدليل

يرتكز الدليل على تصور واضح لمهمة الإمام والمرشدة في الوسط العقابي، باعتبارهما فاعلين في عملية الإصلاح والتقويم، لا مجرد ملقّنين للمواعظ. ويمكن تحليل هذا البعد من خلال النقاط الآتية:

1.2.6 إصلاح السلوك عبر الوازع الديني

يرى الدليل أن المحبوس ليس مجرمًا بالضرورة، بل هو إنسان أخطأ في سلوكه، ويحتاج إلى توجيه يُوقظ ضميره ويعيد إليه إنسانيته. ومن هنا جاءت أهمية تعليم المحبوسين أصول الطهارة، وآداب المعاشرة، ومكارم الأخلاق، لترسيخ القيم العملية التي تُحوّل التدين من مجرد معرفة إلى سلوك يومي.

2.2.6 تصحيح المفاهيم الدينية والاجتماعية

من وظائف الإمام والمرشدة تصحيح المفاهيم المغلوطة حول القدر، والتدين، والمواطنة، والحرية، والجزاء، وهي مفاهيم يتلاعب بها الانحراف الفكري، مما يجعل من الخطاب الديني وسيلة لتحسين المحبوسين من الفكر المتطرف والانغلاق.

3.2.6 تحفيز التوبة واستنهاض الوعي بالمسؤولية

يربط الدليل بين التوبة والتغيير السلوكي الواقعي، مؤكدًا أن التوبة ليست مجرد قول، بل فعل يعيد الإنسان إلى التوازن النفسي والاجتماعي. لذلك يشجع الإمام والمرشدة على زرع الأمل، ونبذ النظرة الانتقامية للمجتمع.

4.2.6 استثمار المناسبات الدينية في البناء النفسي

من مهام الإمام والمرشدة تنظيم حلقات الوعظ والاحتفالات الدينية والوطنية داخل المؤسسة العقابية، لما لها من أثر إيجابي في خلق بيئة روحية جماعية تسهم في التآلف ونبذ العنف والتمييز.

3.6 البعد النفسي والاجتماعي في مقاربة الدليل

ينطلق الدليل من فهم واقعي للبيئة العقابية باعتبارها وسطًا مغلقًا يولد التوتر والعزلة والاضطراب النفسي. ومن هنا دعا إلى أن يكون الخطاب الديني علاجًا نفسيًا مكملًا لعمل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

فالإمام والمرشدة مطالبان بفهم ظاهرة "صدمة السجن" التي تصيب المحبوس في أيامه الأولى، والتعامل معها بالرفق والحكمة. كما يُطلب منهما اعتماد أسلوب الحوار الفردي في بعض الحالات لتخفيف التوتر النفسي، وبناء الثقة.

4.6 البعد التنظيمي والإداري

يمنح الدليل أهمية كبيرة للجانب التنظيمي الذي يضمن التنسيق بين مختلف الفاعلين في الوسط العقابي.

ويحدد بدقة علاقة الإمام والمرشدة بالسلطات السجنية والقضائية، وذلك من خلال:

- الاحترام الكامل للنظام الداخلي للمؤسسة العقابية.
- إعداد جدول زمني للدروس والمحاضرات يخضع للمراقبة المسبقة من مدير المؤسسة وقاضي تطبيق العقوبات.
- الالتزام بالتنسيق الدائم مع رئيس مصلحة إعادة الإدماج والأخصائي النفسي لضمان تكامل العمل الدعوي والنفسي والاجتماعي.

- الخضوع للمراقبة والتقييم الدوري من طرف اللجنة المشتركة (عدل-شؤون دينية).
كما يحدد الدليل الحقوق المهنية للأئمة والمرشدين داخل السجون، ومن بينها الحماية أثناء أداء المهام، وحقوقهم في تعويضات وعطل استثنائية محدودة.

5.6 الوسائل الدعوية المعتمدة

يعتمد الدليل على تنوع الوسائل لتحقيق الأهداف الدعوية، من أبرزها:

- الخطاب المباشر الموجه للأفواج المصغرة من المحبوسين.
 - اللقاءات الفردية في حالات خاصة.
 - الوسائط السمعية البصرية الداخلية لبث الدروس المسجلة.
 - طرح الانشغالات الدينية للمحبوسين كتابةً عبر قصاصات تُرفع إلى الإمام أو المرشدة.
- هذه الوسائل تعبر عن وعي مؤسساتي بأهمية التكيف الاتصالي مع خصوصية السجين وظروفه النفسية والاجتماعية.

6.6 في ضوء المرجعية الدينية الوطنية

إن الدليل لا يستمد من مجرد تجربة تنظيمية، بل من منظور مرجعي وطني يجعل من الوسط العقابي ساحة لترسيخ ثوابت الأمة الدينية والفكرية.

فهو يؤسس لخطاب وسطي، معتدل، جامع، منسجم مع المدرسة المالكية والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، ويمنع تسلل أي خطاب متطرف أو وافد.

كما يكرس مفهوم الأمن الروحي الوطني باعتباره بعداً مكملاً للأمن القانوني، ويجعل من الإمام والمرشدة سفراء للقيم الوطنية داخل الفضاء السجن.

7. النتائج العامة

1. يمثل الدليل العملي مرجعاً تطبيقياً متقدماً في مجال الإصلاح الديني للمحبوسين.
2. يجسد رؤية وطنية متكاملة للإصلاح تقوم على الشراكة بين الدين والقانون.
3. يُبرز نضج التجربة الجزائرية في دمج المؤطر الديني داخل الوسط العقابي كمكوّن أساسي من مكونات الإدماج الاجتماعي.
4. يساهم في بناء السجين المواطن، لا السجين المعزول.
5. يدعم تكويناً مهنيّاً وأخلاقياً للأئمة والمرشدين في بيئة معقدة.

8. التوصيات

1. تحيين الدليل بما يتماشى مع التحولات الاجتماعية والرقمية.
2. تدعيم تكوين المؤطرين الدينيين في علم النفس الإجرامي ومهارات التواصل الإصلاحية.
3. توسيع الشراكة المؤسسية لتشمل وزارات التربية، التكوين المهني، والتضامن.
4. اعتماد برامج رقمية تفاعلية لتوجيه المحبوسين عن بعد.

5. تشجيع البحث الأكاديمي في موضوع الدين والإصلاح العقابي ضمن كليات العلوم الإسلامية وعلم الاجتماع.
خاتمة

يُعدّ "الدليل العملي للإمام والمرشدة الدينية في الوسط العقابي" من أهم الوثائق التطبيقية التي تجسّد حضور الدولة في المجال الروحي داخل المؤسسات العقابية، إذ يربط بين الإصلاح الديني والإدماج الاجتماعي في إطار مرجعية وطنية جامعة.

فهو ليس مجرد دليل وظيفي، بل مشروع حضاري يعكس رؤية الجزائر في إعادة بناء الإنسان من الداخل، وتحويل العقوبة إلى فرصة للإصلاح والتوبة والمواطنة الإيجابية.

وعليه فإن الإرشاد الديني في المؤسسات العقابية أداة حيوية لإصلاح النزلاء ودمجهم في المجتمع. ومن خلال تطوير آليات تطبيقه ومواجهة التحديات، يمكن تعزيز دوره في بناء شخصيات متوازنة وقادرة على العطاء. لذا، ينبغي دعم هذه البرامج لتحقيق العدالة الإصلاحية بدلاً من العقابية فحسب.

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.

أولاً: المراجع الشرعية والفكرية العامة

- سنن أبو داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة ط1. 2009

ثانياً: المراجع الأكاديمية والبحوث المتخصصة

- أبو غدة، حسن. (1987). أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، مطبعة لفيفل، مكتبة المنار، الكويت
- عبد الستار، فوزية (1985). مبادئ علم الاجرام والعقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- العريفي، سعد عبد الله. (2001). تنمية الجانب الديني والأخلاقي لدى السجناء ومدى مساهمته في إصلاحهم، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- العمار، عبد الله. (2001). الوعظ والإرشاد وأثره في مساعدة السجناء على التكيف الاجتماعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
- الوادعي، سعيد بن مسفر. (2001). تنمية الجانب الديني والأخلاقي لدى السجناء ومدى مساهمته في إصلاحهم (تنمية الوازع الديني)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. اليوسف،
- بن عيسى، عبد القادر: الإصلاح الديني في المؤسسات العقابية – مقارنة اجتماعية ودينية، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد (12)، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2018م.
- بن يمين، فتيحة: العمل الإصلاحي في الوسط العقابي من منظور إسلامي، مجلة الفكر التربوي، المجلد (6)، العدد (2)، جامعة الجزائر 2، 2020م.
- سليمان عبد العزيز العظيات، أثر الإرشاد الديني على السجناء في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية "دراسة تطبيقية في منطقة تبوك" رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، 2008.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: دليل الإمام والمرشدة الدينية في الوسط العقابي، الطبعة الرسمية، الجزائر، 2015م.
- وزارة العدل – المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج: الاتفاقية المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف حول تأطير النشاط الديني داخل المؤسسات العقابية، الجزائر، 2009م.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: الخطاب الديني في الوسط المغلق – مقارنة ميدانية، الجزائر، 2021م.

ثالثاً: المراجع القانونية والتنظيمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 04-05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، العدد 19، سنة 2005م.
- المرسوم التنفيذي رقم 80-09، المتعلق بتحديد مهام الأعوان المكلفين بالإرشاد الديني داخل المؤسسات العقابية، 2009م.
- الاتفاقية الوزارية المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2009م.
- تعليمة وزارة الشؤون الدينية رقم 93/و. ش. د. أ/2018، بشأن تنظيم برامج الإرشاد الديني في الوسط العقابي.

رابعاً: المراجع الإلكترونية الرسمية

- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية: <https://www.marw.dz>
- الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية: <https://www.mjjustice.dz>

